محليات

حوافز خمس نجوم

٤٠ مليون ل.س حوافز لعمال الفنادق التابعة للسياحة

| الوطن

أصدر وزير السياحة المهندس بشر رياض يازجي عدداً من القرارات الخاصة بمنح الحوافز للعمال في الفنادق العائدة لوزارة السياحة (شيراتون دمشق، داما روز، الشهباء بحلب) ومنتجع لاميرا باللاذقية.

وقد بلغ مجموع مبالغ الحوافز الممنوحة لهؤلاء العمال بموجب القرارات الصادرة عن الوزارة مبلغ ٤٠ مليون ل.س وذلك بفعل نتائج التشغيل خلال عام ٢٠١٥ الذي شهد ارتفاعاً جيداً في إيرادات وأرباح المنشآت المذكورة.

وقد صرّح وزير السياحة أن الاهتمام البالغ الذي يوليه السيد الرئيس للطبقة العاملة ورعاية سيادته يدفعنا لبذل كل الجهود لتجسيد توجيهات سيادته بما يؤمّن حقوق العمال ويدفعهم لمزيد من البذل والعطاء والتميز.

وأشار إلى أنه جرى تطوير أسس منح الحوافز مقارنة باتفاق أُبرم عام ١٩٨٤ مع نقابة العمال للسياحة بحيث يتكرس بفعل القرارات الصادرة حالياً ربط الحوافز بمقدار التقدم في الأرباح ما يعكس الارتكاز إلى الارتقاء في الخدمات والأداء في الفنادق العائدة للدولة وليس على أساس رقم الأعمال أي يعني الاستناد إلى حجم المبيعات الذي يعني من حيث المبدأ عدم النظر إلى المردودية الاقتصادية بالضرورة.

ونوّه يازجي بالتعاون البنّاء مع اتحاد نقابات العمال ووزارة العمل في التطوير الجاري بما يكفل إثابة العمال واستيفاء حقوقهم تجاه المجهودات والمبادرات التي بذلوها خلال عام ٢٠١٥ رغم الظروف التي يمر بها بلدنا ومنعكساتها على تكاليف التشغيل.

وبيّن يازجي أن التقدم الحاصل في خدمات الفنادق العائدة للوزارة وارتفاع أرباحها يعود إلى جهود العمال فيها وإلى تدابير التنظيم والرقابة الرشيدة على الأداء فيها وتطوير جوانب الموارد البشرية والمبيعات والتسويق والشؤون المالية والاستثمار والتطوير الفني وفق خطط محددة وأن الواقع يتطلب الاستمرارية في ذلك لبلوغ الطموحات في هذا المجال... وفي الوقت ذاته لا بد من الإشادة بجهود كوادر وعمال متميزين في المنشآت المذكورة بذلوا كل طاقاتهم وخبراتهم لرفع أداء التشغيل وعوائده.

وأشار يازجي أن الوزارة تعمل على أن تكون الحوافز ملائمة وعادلة بما يحثّ على الدافعية للعمل بجدية ورقي الأداء الوظيفي للعامل واستنهاض قدرته وسلوكه الإيجابي وكذلك أن ترتبط الحوافز بأهداف الإدارة والعمال وأن تتناسب مع أداء كل عامل من هؤلاء العمال وبالتالي فإن التعاون والتنسيق جارٍ مع الاتحاد العام للعمال ووزارة العمل لاستكمال تحقيق ذلك بأعلى درجة من التنظيم بحيث يتم وضع أسس وضوابط ومعايير موضوعية يتم بها تجاوز أسس معتمدة خلال عشرات السنين أدت إلى عدم تناسب مبلغ الحوافز الذي يتقاضاه العامل مع ما يبذله من جهد وكذلك عدم مراعاة الحوافز لطبيعة العمل ودرجة صعوبته وتعقيده.

ويُشار إلى أن وزارة السياحة قد أصدرت تعميماً مؤخراً إلى إدارات الفنادق المعنية بوجوب تشميل جميع العمال بالحوافز وفق تقييم دقيق وغير متحيز تجاه جهود كل عامل ومثابرته وأن يتم توزيع الحوافز وفق أسس موضوعية وعادلة وبكل وضوح وشفافية.

٤ آلاف حدث أمام القضاء

كرباج لـ«الوطن»: ازدياد جرائم الأحداث في القتل والسرقة والأفعال المخلة للحشمة والمخدرات

| محمد منار حميجو

كشف رئيس محكمة جنايات الأحداث بريف دمشق سليمان كرباج أن عدد الدعاوى المنظورة الخاصة بالأحداث بلغت ٢٧٠ دعوى جنايات و٦٠ دعوى جنح، على حين قدرت مصادر قضائية أن عدد الدعاوى المنظورة أمام محاكم الأحداث بلغت نحو ٤ آلاف دعوى في العام الماضي وخلال الحالي.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن كرباج أن عدد الدعاوى التي بتت بها محاكم الريف تراوحت بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ دعوى خلال العام الماضي والحالي موضحاً أنه لوحظ ازدياد جرائم القتل والسرقة الموصوفة والسرقة أثناء الاضطرابات والأفعال المخالفة للحشمة إضافة إلى الحوادث التي تسبب الوفاة وتعاطي المخدرات وأخيراً الأعمال الإرهابية لافتاً إلى أن معظم الدعاوى المنظورة أمام المحكمة متعلقة بهذه الجرائم المشار إليها.

وأكد كرباج أن الحدث لا تجوز محاكمته إلا أمام محكمة الأحداث وفق ما نص عليه القانون الخاص بهم بغض النظر عن الجرم الذي يرتكبه باعتبار أن للأحداث وضعاً خاصاً لذلك صدر قانون خاص بهم يختلف في بعض مواده عن القانون العام.

وأضاف كرباج: إن القانون نص أنه لا يجوز ملاحقة الحدث جزائياً إلا ما بين ١٠ سنوات إلى مادون ١٨ سنة بمعنى أنه في حال بقي له يوم واحد ليبلغ سنه الـ١٨ سنة يحاكم في محاكم الأحداث مبيناً أنه في حال كان عمره بين ١٠ إلى ١٥ سنة وارتكب فعلاً جزائياً سواء كان جنائي الوصف أو جنحوي الوصف تطبق بحقه التدابير الإصلاحية وفق ما نصت عليه المادة ٤ من القانون كتسليمه لوالده بموجب سند تعهد لتحسين تربيته.

وتابع كرباج: في حال تراوح عمر الحدث ما بين ١٠ إلى ما دون ١٨ سنة وارتكب فعلاً جنحوياً فإنه تطبق بحقه التدابير الإصلاحية وفق ما نصت عليه المادة ٤ المشار إليها مشيراً إلى أنه في حال ارتكب جناية وتراوح عمره بين ١٥ إلى ما دون ١٨ سنة فإن العقوبة تختلف باختلاف الجرم ففي حال كانت العقوبة تستوجب الإعدام تخفض للحدث بالحبس مع التشغيل من ٦ إلى ١٢ سنة وفي حال كانت العقوبة تستوجب الاعتقال المؤبد أو الأشغال المؤبدة تخفض للحدث من ٥ إلى ١٠ سنوات وإذا كانت جريمته تستوجب عقوبة الاعتقال المؤقت أو الأشغال المؤقتة تخفض عقوبة الحدث من سنة إلى ٥ سنوات.

ولفت كرباج إلى أن محاكم الأحداث ثلاثة أنواع محكمة صلح منفردة والعقوبات فيها تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات ومحكمة جنايات الأحداث المتفرغة وهي تختص بالجرائم جنائية الوصف إضافة إلى غرفة الأحداث في محكمة النقض مشيراً إلى أن جلسات المحكمة سرية ماعدا النطق في الحكم يكون علنياً وذلك حفاظاً على كرامة الحدث ولاسيما أن المحكمة مؤلفة من مستشار من وزارة العدل وهو رئيسها ومستشارين من وزارتي التربية والشؤون الاجتماعية حاصلين على إجازة في علم الاجتماع.

وأكد كرباج أن قانون الأحداث السوري من أهم القوانين العالمية وهو مزيج من قوانين أخرى ولاسيما أنه راعى الحدث بشكل كبير وأسس له محاكم خاصة ومعاهد إصلاحية لتربية الحدث تربية سليمة ومنعه من الانحراف والمضي وراء الجريمة ليكون عنصراً فعالاً في بناء المجتمع مطالباً بزيادة عدد المعاهد الإصلاحية في البلاد ولاسيما أنه لا يوجد إلا معهد واحد فقط للفتيات ومقره دمشق ومعهدان للذكور ومقرهما أيضاً دمشق.

قرى السويداء عطشى للماء.. ومؤسسة المياه عطشى للمال

| السويداء- عبير صيموعة

يبدو أن العطش بدأ يهدد السويداء بعد أن وردت إلى «الوطن» عشرات الشكاوى حول تردي واقع مياه الشرب في قرى المحافظة (لا يمكن ذكرها جميعها) نتيجة تعطل عشرات الآبار ضمنها مع عجز مؤسسة المياه عن رفدها بالمضخات الغاطسة فور وقوع الضرر ما أدى إلى بقاء بعضها دون عمليات ضخ عبر الشبكات إلى المنازل لأيام عديدة حيث طالب أهالي تلك القرى بضرورة الإسراع في صيانة المضخات وإصلاح الآبار المتعطلة التي وصل عددها إلى ٥٠ بئراً تقريباً تجنبا لأزمة في مياه الشرب على المدى المنظور.

بدوره أشار مدير عام مؤسسة مياه السويداء المهندس وائل شقير إلى الصعوبات التي تعترض العمل وتحول دون تأمين الاحتياج المائي اللازم للمواطنين وأولها ساعات تقنين الكهرباء الطويلة وانخفاض جهد التيار الكهربائي الذي يؤثر سلباً في إقلاع مضخات الغطس على الآبار ويؤدي إلى تعطلها في كثير من الأحيان إضافة إلى عدم وجود مضخات غاطسة احتياطية في مستودعات مؤسسة مياه السويداء وعدم القدرة على تأمين البديل من الأسواق المحلية لخلو الأسواق أصلاً من تلك المضخات إضافة إلى أن عدد الآبار الخارجة عن الخدمة أكبر من عدد المضخات الواصلة من الصيانة من ورشات الإصلاح في حلب علما بان هناك مضخات لا جدوى من إصلاحها بسبب عمرها الزمني ونظرا لأن تكلفة إصلاحها تفوق تكلفة استقدام الجديد منها وأوضح شقير أن العجز المالي الذي تعانيه مؤسسة المياه والذي وصل نهاية العام الماضي إلى ما يزيد على ٩٠٠ مليون حال دون إبرام عقود صيانة جديدة للمضخات كما حال دون صرف الكشوف المترتبة على المؤسسة للمتعهدين القائمين بأعمال الصيانة وأعمال الشبكات علما بأنه جرى تقليص ما نسبته ١٥٪ من العجز منذ بداية العام علما انه لم يتم الإعلان عن عقود صيانة جديدة للمضخات وذلك حسب تعليمات وزارة الموارد المائية بضغط النفقات ما دفع المؤسسة للجوء إلى المنظمات المانحة حيث قدمت منظمة اليونيسيف العالمية مبلغ ١٥ مليون ل.س لزوم صيانة المضخات كما طلبت المؤسسة وعن طريق الوزارة من المنظمات المانحة تقديم عدد من المضخات الغاطسة لتحل محل المضخات التي انتهى عمرها الفني حيث جرى تقديم وعود من منظمة الصليب الأحمر الدولي بتقديم ٤٥ مضخة جديدة و٦ مضخات عن طريق الصليب الأحمر النرويجي علماً أن منظمة اليونيسيف تقوم بتجهيز عشر آبار جديدة سيتم وضعها في الخدمة خلال الشهرين القادمين.

المياه تتحضر للصيف ولاستقبال شكاوى المواطنين

| الوطن

شدد وزير الموارد المائية الدكتور كمال الشيخة على ضرورة التأكد من جاهزية المصادر المائية في مدينة دمشق وريفها لتلافي حدوث أي اختناقات بمياه الشرب خلال الصيف، وذلك خلال اجتماع عقد في مبنى المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق.

ودعا الوزير الشيخة إلى وضع الآلية الفنية المناسبة لتوزيع المياه وفق برنامج يحقق العدالة، ومراعاة تأمين الضغط اللازم في الشبكات لضمان وصول المياه إلى جميع الإخوة المواطنين.

وأكد الوزير ضرورة الكشف الدوري وإجراء الصيانات اللازمة لمجموعات التوليد في جميع مراكز الضخ، بالتوازي مع العمل على تأمين مولدات احتياطية ومخزون احتياطي من مادة المازوت استعداداً لأي حالة طارئة، إضافة إلى تجهيز الآليات وسيارات الطوارئ وصيانة الصهاريج التابعة للمؤسسة لتكون جاهزة لتغطية العوز في حال عدم وصول المياه عبر الشبكة.

كما دعا الوزير إلى الإسراع في تنفيذ الإجراءات المقررة ولاسيما حفر وتجهيز الآبار الواردة بخطط الوزارة لتأمين مصادر داعمة لمياه الشرب مشدداً على أن يكون الحفر وفق الأولوية للمناطق التي عانت من اختناقات بمياه الشرب العام الماضي.

وكان الشيخة قد تفقد قبل بدء الاجتماع مركز خدمة المشتركين بالمؤسسة واطلع على سير العمل حيث أكد ضرورة استقبال طلبات الإخوة المواطنين بصدر رحب وتلقي الشكاوى والتعامل معها بشكل فوري وإيجابي ما أمكن بغية تقديم أفضل خدمة للمواطن وكسب ثقته.

عمال حلب يتحولون إلى «مسعفين» في حلب

| محمود الصالح

يستمر الاتحاد العام لنقابات العمال في تحقيق منجزات عمالية ووطنية خلال هذه الأزمة على الرغم من محدودية الموارد الذاتية. ولتأكيد الدور النقابي ومشاركة القطاع الخاص في ذلك بدأ الاتحاد العام خطة جديدة في تأسيس مجمعات عمالية في المدن الصناعية والبداية ستكون في الأسبوع القادم في مدينة حسيا الصناعية حيث سيتم وضع حجر الأساس لمجمع عمال يضم مقر العمال ومركز تدريب ومراكز خدمية مرافقة تقدم الخدمات العمالية والاجتماعية والصحية للإخوة العمال في مدينة حسيا الصناعية. هذا ما أكده رئيس الاتحاد العام لنقابات العمال جمال القادري في تصريح خاص لـ«الوطن»، وأضاف: إن هذه المجمعات ستشمل جميع المدن الصناعية في الفترة القادمة وكذلك سيتم الآن تدشين اتحاد نقابات العمال في حمص الذي تم انجازه وهو بديل عن مقر الاتحاد الذي خربته المجموعات الإرهابية خلال الفترة الماضية.

وعن دور الاتحاد في تخفيف معاناة أهلنا في حلب بين القادري أن الاتحاد قدم معونة عاجلة بسيطة للأسر التي تضررت منازلها خلال هذه الأعمال.

هذا وقد استشهد يوم أمس الأول في مدينة حلب ٦ عمال من السكك الحديدية نتيجة سقوط قذيفة أطلقها الإرهابيون على مقر عمل هؤلاء العمال في السكك الحديدية وذلك أثناء أداء عملهم.

وأوضح القادري أن اتحاد عمال محافظة حلب يتابع بشكل ميداني وعلى مدار الساعة وضع الجرحى في المشافي وتقديم المساعدات الممكنة لمن يتعرضون للأعمال الإرهابية. جدير بالذكر أن المجموعات الإرهابية تسعى ومنذ بداية الأزمة إلى استهداف مشفى الشهيد عبد الجبار شيحان العمالي في شارع النيل بهدف النيل من صمود الطبقة العاملة في مدينة حلب التي ما زالت تؤكد تمسكها بنهج الدولة والتفافها حول جيشها وقيادتها واستمرارها في تحقيق المزيد من العمل والإنتاج لتعزيز صمود سورية في مواجهة هذه المؤامرة الكونية التي تتعرض لها منذ أكثر من خمس سنوات.

تجارة: «المعونات» على قارعة طرق حماة

| حماة - محمد أحمد خبازي

يتهافت المواطنون على شرائها، لجودتها ورخص ثمنها، ولتوافرها بأي وقت على قارعة الطرقات وبسطات الأرصفة!!.

إنها المعونات الغذائية والأواني المطبخية التي توزعها المنظمات الإنسانية والهلال الأحمر للمهجرين والوافدين والمحتاجين، والتي حظر قانون التجارة الداخلية وحماية المستهلك الجديد رقم ١٤ الصادر في ٢٦ – ٧ – ٢٠١٥ بيعها والمتاجرة بها، بالفقرة ب من المادة الرابعة والعشرين منه التي تنص على: (يعاقب بالحبس من شهر إلى شهرين وبغرامة مالية من ثلاثين ألف ليرة سورية إلى ستين ألف ليرة سورية أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تصرف أو تاجر بالمساعدات الإغاثية على اختلافها والمقدمة من قبل الدولة أو المنظمات الدولية الإنسانية، لغير الغاية المخصصة لها).

وعلى الرغم من ذلك تنتشر هذه المواد على البسطات وفي العديد من المحال التجارية بحماة، ويجد فيها المواطنون ضالتهم – كما تقول سهى وهي ربة منزل – في ظل ارتفاع الأسعار الحالي، فقد أصبحنا مضطرين للبحث عن مواد تناسب وضعنا وحالنا، علما أن أسعارها ارتفعت أكثر من السابق، ولكنها تبقى أفضل من غيرها، فالزيت النباتي في الأسواق وصل إلى ٦٥٠ في حين سعر لتر المعونات ٤٥٠ ليرة، وكيلو السكر وصل إلى ٣٥٠ ليرة في حين ٢٥٠ ليرة بالمعونات، والرز إلى ٥٠٠ ليرة في حين نشتريه بـ٣٢٥ ليرة!!.

وقالت أحلام: العدس والحمص والبرغل والمعكرونة والفاصولياء الحب، والمعلبات ذات جودة عالية وأسعار رخيصة، فعلبة الحمص والفول بـ١٢٥ ليرة فقط!!.

وعن السلل الإغاثية والحرامات وفرشات الإسفنج والأغطية وأدوات المطبخ، أجمع العديد من المواطنين على أنها وفرت عليهم الكثير، فأسعار مثيلتها في الأسواق لا تقارب!!.

مصدر في تموين حماة قال: – ورد كتاب يتضمن عدم السماح بالاتجار بالمواد الإغاثية لكونها غير مخصصة للبيع، ولكن أغلبية من يبيعونها، يبيعونها على بسطات أي متنقلين، وهذا يجعل إمكانية ضبطها صعبا إلى حد ما ومع ذلك توجد جولات لمتابعة هذا الموضوع.

وعن الغرامة للمخالفين قال: تصادر جميع المواد التي تباع مع تغريم البائع بدفع خمسين ألف ليرة سورية وإحالته إلى القضاء.

٢٠٠٠ شاحنة بضائع «متوقفة» في الطريق إلى الحسكة

| الحسكة- دحام السلطان

استعرض محافظ الحسكة المهندس محمد زعال العلي خلال اجتماعه بعدد من مديري الدوائر الخدمية والمؤسسات الرسمية بالمحافظة، العديد من القضايا المرتبطة بواقع العمل الخدمي الوظيفي اليومي الخاص بالعلاقة التي تربط الموظف بالمواطن والخدمات العامة.

مشيراً إلى مسألة تزويد المحافظة بالطاقة الكهربائية وإصلاح العديد من الخطوط الناقلة للطاقة والخارجة عن الخدمة إلى أحياء مدينة الحسكة وريف المحافظة.

وطالب المحافظ بإجراء عمليات الكشف الفني على محطات توليد الطاقة الكهربائية التي تعرضت للاعتداء المسلح من المجموعات الإرهابية، وذلك بإجراء الدراسات والكشوفات الفنية اللازمة من أجل تهيئتها وإعادتها ووضعها في الخدمة.

وأكد المحافظ على مسألة تأمين مياه الشرب في أحياء مدينة القامشلي بإعادة تأهيل خطوط وأنابيب نقل المياه التي خرجت عن الخدمة، نتيجة للاشتباكات المسلحة التي حصلت خلال الفترة الأخيرة في المدينة.

واطلع على واقع شبكة الاتصالات الهاتفية في مدن وبلدان المحافظة، ولاسيما في المناطق الواقعة بالريف الجنوبي والريف الشمالي الشرقي من مدينة الحسكة في مراكز (العريشة والهول وتل براك وأبو فرع وتل معروف) مؤكداً على مديرية الاتصالات بذل أكبر الجهود لخدمة المواطن.

كما شدد على مسألة ضبط الارتفاع الجنوني للأسعار الخاصة بالمواد الاستهلاكية في الأسواق، مؤكداً على مديرية التجارة الداخلية والمؤسسات الداعمة والمؤازرة لها كالمؤسسة الاستهلاكية ومؤسسة الخزن والتسويق، بذل الجهود الكبيرة في ضبط ارتفاع الأسعار، والبحث عن وسائل أخرى وبديلة لتأمين وصول المواد الاستهلاكية إلى المحافظة.

وذكر مدير التجارة الداخلية غازي الناصر: أن ارتفاع الأسعار مرتبط بندرة المواد الاستهلاكية، التي لم تصل إلى المدينة نتيجة لإغلاق الطرقات والمعابر البرية إلى المحافظة، ولاسيما طريق الحسكة– مبروكة الذي يربط المحافظة بريف حلب، وبمحافظة الرقة وبلدة الضمير بريف دمشق، مشيراً إلى وجود أكثر من ٢٠٠٠ شاحنة محملة بالبضائع متوقفة هناك، وتنتظر دخولها إلى الحسكة، إضافة إلى إغلاق معبر سيمالكا النهري الذي يربط المحافظة بشمال العراق من حكومة الإقليم المتفقة مع تركيا على ذلك.

مشفى صلخد.. هيئة عامة من دون أطباء!

| السويداء - عبير صيموعة

في الهيئة العامة لمشفى صلخد دائماً قصة موت جديدة تستوقفنا وبطل كل قصة بالضرورة أحد الأطباء فإما طبيب مناوب غير موجود وإما طبيب إسعاف لا يمتلك الخبرة وإما طبيب مقيم يحول المريض إلى قسم لا يتناسب مع تشخيص الحالة.

إلا أن القضية الأهم التي يجب التوقف عندها وأخذها بالحسبان هل قرار تسمية مشفى صلخد وتحويله إلى هيئة عامة كان قراراً ذا منعكس إيجابي على أهالي منطقة صلخد والقرى التابعة لها بالقدر الذي توقعته الجهات المعنية؟ وهل استفاد أهالي المنطقة منه كهيئة عامة وهو يفتقد أحد أهم مقوماتها ونجاحها وهو وجود الأطباء المقيمين والمتعاقدين من أصحاب الاختصاص؟ ولا نستغرب أن جميع الأهالي يضربون أخماسهم بأسداسهم قبل دخول المشفى بل يفضلون الالتحاق بالمشفى الوطني في السويداء لوجود الكادر الطبي المختص على مدى ٢٤ ساعة.

والمضحك المبكي بالهيئة العامة لمشفى صلخد أنها صرح طبي قل نظيره على مستوى المحافظة سواء من حيث بناؤه أو تجهيزاته الحديثة حتى إن بعض أجهزته لم يتم تشغيلها حتى اللحظة لعدم وجود أطباء ذوي خبرة أو كوادر تمريضية مؤهلة متدربة على تلك الأجهزة ليبقى السؤال الذي يطرح نفسه وبقوة لماذا لا يتم إلغاء قرار هيئة عامة شأنه شأن كثير من القرارات التي أثبتت وبالتجربة عدم جدواها وإلحاق المشفى بمديرية صحة السويداء التي أصبحت التبعية لها أقدر على فرز أطباء مناوبين ومتعاقدين وبجميع الاختصاصات إلى المشفى وتأمين التغطية الطبية الكاملة والتي تشكو من قلة عددها إدارة مشفى صلخد؟ طبعاً مع تأمين المحفز لدى أولئك الأطباء والذي يقع على عاتق الحكومة والوزارة المعنية على حد سواء لكي نضمن تفعيل عمل المشافي ونحافظ على أطبائنا ونبعد عنهم شبح الهجرة.

الصحة: حوامل استشهدن.. ومشفى ضبيط خرج من الخدمة كلياً

| الوطن

استهدفت المجموعات الإرهابية التكفيرية المسلحة مشفى ضبيط الخاص بمحافظة حلب والمتخصص في توفير العلاج لمرضى الأمراض النسائية والتوليد ما أدى إلى استشهاد ثلاث نساء حوامل كن يتلقين الخدمة الطبية أثناء استهداف المشفى وكذلك خروج المشفى عن الخدمة بشكل تام بعد أن ظل يقدم خدماته الطبية النوعية لمئات المرضى من النساء الحوامل وفي طور الولادة من محافظة حلب وما حولها.

وأعربت وزارة الصحة عن شديد إدانتها لإمعان المجموعات الإرهابية المسلحة في استهداف المؤسسات الصحية العامة والخاصة وتهديد حياة المرضى والأطر الطبية العاملة في هذه المؤسسات، وترى أن الوقت قد حان لتتنبه الأمم المتحدة بمنظماتها الإنسانية كافة إلى الجرائم الصارخة التي يرتكبها الإرهابيون في سورية بحق المؤسسات الصحية وأن تدعو هذه المنظمات الإنسانية الدول التي تقوم بتسليح وتمويل هذه المجموعات الإرهابية إلى وقف الدعم لها وبشكل فوري حيث تسبب هذا الدعم حتى اليوم، بخروج ٣٣ مشفى عن الخدمة نتيجة الاستهداف الممنهج لهذه المجموعات للمشافي الوطنية وحرمان مئات الآلاف من المواطنين السوريين من الحصول على حقهم في الصحة.

ووزارة الصحة، إذ تورد هذه الحقائق أمام الرأي العام ومنظمات الأمم المتحدة الإنسانية والدولية تؤكد مجدداً الحرص الأكيد على الاستمرار في تلبية الاحتياجات الصحية للمواطنين بمختلف فئاتهم بمن في ذلك النساء من مرضى الأمراض النسائية والتوليد والنساء الحوامل اللواتي يحتجن منا جميعاً كل الرعاية والاهتمام ولاسيما في ظل هذه الظروف الراهنة.